أنطوان شلحت

اليمين الإسرائيلي:
الدولة اليهودية، التسوية السياسية
ومستقبل المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل

(*) تفرد «قضايا إسرائيلية»، في هذا العدد، حيزًا واسعًا لوجهات نظر اليمين الإسرائيلي إزاء مجموعة من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال العام، وفي مقدمها موضوعات الدولة اليهودية والتسوية السياسية مع الشعب العربي الفلسطيني ومستقبل المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

وثمة تطرّق، أيضًا، إلى موضوعات أخرى مثل طريقة الانتخابات العامة المتبعة [النسبية].

ويكتسب مقال رئيس هيئة الأركان العامة، موشيه يعلون، بعنوان «إسرائيل والفلسطينيون- العودة إلى الأصول»، أهميته الآن من دخول كاتبه، في الآونة الأخيرة، المعترك السياسي في إطار حزب الليكود، ونجاحه في الوصول إلى المكان الثامن في قائمته الانتخابية التي ستخوض الانتخابات الإسرائيلية العامة في ١٠ شباط المقبل.

ولدى قراءة النصوص المختلفة، التي جرى اختيارها لتأثيث هذا المحور، في الإمكان ملاحظة أن الموضوعات كلها، التي يتم إخضاعها للجدل والسجال، تكاد تنطلق من قاسم مشترك علوي فحواه تكريس الدولة اليهودية. ومن نافل القول إنه قاسم مشترك لا لأطياف اليمين الإسرائيلي فحسب، وإنما أيضًا لقوى الوسط الإسرائيلية، التي يجسدها حزب كديما ، ولقوى محسوبة على «اليسار الصهيوني»، على غرار حزب العمل.

ومن المنطقي أن نفترض أن المسار الإسرائيلي المترتب على القاسم المشترك السالف يأتي، في الأساس، على خلفية ثلاثة تطورات جوهرية، جعلت المؤسسة السياسية الإسرائيلية تتركز، أكثر شيء، في غاية «تكريس الدولة اليهودية» [حتى إشعار آخر].

وهذه التطورات هي:

أولاً- وجود ظروف دولية مواتية لفرض هذه الغاية على الأجندة العالمية، من خلال الاستعانة، بصورة رئيسة، بإدارة الرئيس الأميركي

إن مبادئ إسرائيل منبثقة من الهدف الأعلى الذي طرحته ليفني من قبل- تكريس دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. «إن المعنى هو التنازل عن جزء من أرض إسرائيل (الكاملة). ووطن قومي للشعب اليهودي في إطار دولتين قوميتين يعني أمرا بسيطا جدا: إسرائيل وطن قومي للشعب اليهودي، والدولة الفلسطينية العتيدة وطن قومي للشعب الفلسطيني، ولذلك فإنها الحل الوطني، الكامل، التام والشامل للفلسطينيين حيثما تواجدوا، للذين يسكنون في يهودا والسامرة «الضفة الغربية»، وللذين يسكنون في قطاع غزة، وللذين يسكنون في مخيمات اللاجئين وكذلك للمواطنين الإسرائيليين المتساوين في الحقوق الذين يعرفون أنفسهم كفلسطينيين».

المنتهية ولايته جورج بوش؛

ثانيًا- إصرار الطرف الفلسطيني [في عملية التسوية السياسية] على التمسك بثوابته الوطنية، وخاصة إصراره على حق العودة للاجئين الفلسطينيين، ناهيك عن الإصرار على المواقف المتعلقة بسائر القضايا الجوهرية للنزاع [القدس، الحدود، المستوطنات]، وذلك في إثر اتساع التأييد لمطلب إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة؛

ثالثًا- تحدي المواطنين الفلسطينيين في الداخل لطابع إسرائيل اليهودي، والذي أخذ أبعادًا جديدة خلال الفترة القليلة الفائتة، تتمثل بالأساس في ما عُرف باسم مبادرات الرؤى المستقبلية والتي صدرت خلال سنتي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧.

كما أن في الإمكان أن نضيف، في الشأن نفسه، أنه منذ خطاب رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، أريئيل شارون، في لقاء العقبة [٢٠٠٣] والذي طالب فيه بالاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، ومنذ تشديد الرئيس جورج بوش في خطابه خلال اللقاء نفسه على هذه الفكرة، وحتى تأكيدها مرة أُخرى من قبل إيهود أولمرت، رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالية، في مؤتمر أنابوليس [٢٠٠٧] أمام الوفود العربية، ومحاولة إدراجها في بيان المؤتمر [وهو ما أحبطه الوفد الفلسطيني ووصل إلى حدّ رفضه إصدار أي بيان عن المؤتمر] تحولت هذه الفكرة بفعل التكرار من تعريف ذاتي صهيوني إلى مفهوم تعمل إسرائيل على أن يصبح معروضًا على الساحة الدولية.

وثمة من يرى أن الهدف العملي الرئيس لمحاولة تحويل «الدولة اليهودية» من «تعريف ذاتي» إلى «مفهوم» في العلاقات الدولية، وفي «عملية التسوية»، هو إقصاء حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة كلياً، وإخضاع شرعية هذا الحق الدولية إلى المراجعة بواسطة وضع مبدأ آخر يتم الاتفاق عليه بين الفرقاء، هو مبدأ «دولتين لشعبين»، فوق مبدأ حق العودة. وطبعاً، يترتب على مثل هذا الاعتراف تفهم لمخاوف إسرائيل الديمغرافية حتى من المواطنين العرب فيها، ورفض دولي وعربي لمبدأ «الدولة لجميع مواطنيها» الذي تحدى، داخلياً، مسألة يهودية الدولة، ووضعها في تناقض مع فكرة المساواة والديمقراطية.

لكن الأمر الأعمق هو طموح إسرائيل إلى أن يتحول الاعتراف بها إلى اعتراف بالصهيونية وممارساتها الكولونيالية، وبالتالي يتحول الاعتراف العربي من اعتراف واقعي إلى اعتراف مبدئي بشرعيتها التاريخية، وهذا لا يعني إلاّ أنها كانت تاريخياً على حق، والعرب على خطأ. وفيما عدا نفيه حق العودة فإن مثل هذا الاعتراف، إذا حدث، هو «إنجاز سياسي معنوي ثقافي يعادل إقامة دولة إسرائيل لا في الواقع الملموس فحسب، بل في الثقافة والفكر والخطاب السياسي أيضاً»[1].

ونظرًا لكون المقالات المنشورة هنا تلقي الضوء على مقاربة اليمين إزاء هذا الموضوع، فسأتوسع في تقديم مقاربة الوسط.

مستجدات المقاربة الإسرائيلية الرسمية بشأن «الدولة اليهودية»

ليس من المبالغة القول إن موضوع «تكريس الدولة اليهودية»- كمفهوم في الحلبة الدولية- أخذ بُعدًا واسعًا في مؤتمر أنابوليس المذكور أعلاه. وثمة من يرى أن إيهود أولمرت هو أول رئيس حكومة إسرائيلية يطرح علنًا، بصورة حادة وواضحة للغاية، مطلب الاعتراف بإسرائيل دولة للشعب اليهوديّ، في حين جرت العادة على أن يتمّ الاكتفاء بمقولة «دولتين لشعبين» من دون تحديد أن الحديث

يدور على الشعب اليهوديّ.

ويرى الباحث الإسرائيلي عاموس غلبواع [من «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب] «أن التطرّق إلى الدولة اليهودية في البيانات والقرارات الدولية الملزمة هو أمر نادر. ومنذ القرار رقم ٢٤٢، الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي في تشرين الثاني ١٩٦٧، والذي يشكل إلى الآن القاعدة الدولية الرئيسة لأية تسوية إسرائيلية- عربية، فإن جميع الصياغات تتكلم عن «الاعتراف بوجود دولة إسرائيل» أو «الاعتراف بحق دولة إسرائيل في الوجود» من دون الإشارة إلى أن الحديث يدور على دولة يهودية أو على دولة الشعب اليهودي. إن هذا الأمر ينطبق على اتفاقيتي السلام بيننا وبين مصر والأردن، وعلى اتفاقات أوسلو المختلفة (وأيضًا على خريطة الطريق). وقد كان الرئيس جورج بوش هو أول مسؤول أميركي رفيع المستوى يقرّ، بصورة واضحة وعلنية، خلال قمة العقبة سنة ٢٠٠٣، أن من شأن قيام دولة فلسطينية ديمقراطية تعيش في سلام كامل مع إسرائيل أن يدفع قدمًا أمن وازدهار دولة إسرائيل باعتبارها دولة يهودية».

ويؤكد غلبواع أن «هناك بضعة أسباب تقف خلف عدم استعداد الدول العربية والفلسطينيين (ومعهم بضعة يهود إسرائيليين) للاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية للشعب اليهودي. من هذه الأسباب أن اعترافًا كهذا يعني عمليًا التنازل عن حق اللاجئين [الفلسطينيين] في العودة إلى إسرائيل. وهناك سبب آخر هو عرب إسرائيل أو «الفلسطينيون العرب مواطنو دولة إسرائيل»، كما يعرفون أنفسهم، إذ أن قياداتهم تعلن على رؤوس الأشهاد أنها لا تعترف بدولة إسرائيل كدولة يهودية، وبحسب رأيها فإن إسرائيل هي دولة ثنائية القومية، على أكثر تعديل»[٢].

ولا بدّ من الإشارة إلى أن موقف أولمرت، خلال مؤتمر أنابوليس، وأساسًا بشأن الإصرار على تطبيق خريطة الطريق، وكذلك بشأن الحصول على الاعتراف بأن إسرائيل هي «دولة الشعب اليهودي»، كان متطابقًا مع موقف وزير الدفاع الإسرائيلي ورئيس حزب العمل، إيهود باراك.

كما يلفت النظر أن مسألة هذا الاعتراف تصدرت أجندة المعلقين وأصحاب الأعمدة الصحافية الإسرائيليين في الأيام التي سبقت انعقاد المؤتمر. بل إنّ أحد هؤلاء، وهو بن درور يميني، محرّر صفحة الرأي في صحيفة «معاريف»، جعل منها القضية الرئيسة للمؤتمر نظرًا لما تعنيه من «معركة على شرعية إسرائيل»، بحسب قراءته.

وكتب يميني في هذا الصدد يقول: «سيكون مؤتمر أنابوليس حلبة صراع على شرعية إسرائيل. ولذا يتوجب على إسرائيل أن تقول نعم لوقف الاحتلال ونعم لدولة فلسطينية ونعم لحل مشكلة اللاجئين بصورة عادلة.

الفلسطينيون يقولون لا منذ الآن، فقد أوضحوا أنهم يعارضون صيغة «دولتين لشعبين» وأنهم مستعدون لصيغة «دولتين» فقط، أي دولة فلسطينية على نحو مباشر الآن، ودولة فلسطينية أخرى بعد تطبيق حق العودة»[٣].

أمّا د. يهودا بن مائير، الباحث في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب والنائب الأسبق لوزير الخارجية الإسرائيلية، فكتب ما يلي:

«تقول تقارير صحافية إن الفلسطينيين يعارضون صيغة «دولتين لشعبين» في أية تسوية مستقبلية مع إسرائيل ويصرون على تأييد صيغة «دولتين» فقط. يدور الحديث هنا على لبّ النزاع لا على مناقشة تتعلق بالصياغة أو بالكلمات. إذا كان هناك موضوع لا يجوز لإسرائيل أن تتنازل فيه أو حتى أن تتناقش بشأنه، تحت أي ظرف وفي أية حال، فهو هذا الموضوع لأنه يتعلق بوجودنا الحقيقي.

«هناك قدر كبير من الاستعداد لتقديم التنازلات لدى الجمهور اليهودي في إسرائيل، غير أن هذا الاستعداد كله مبنيّ على رغبة هذا الجمهور القوية في إنهاء النزاع وضمان وجود إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. وقد أثبت بحث معمّق أجراه معهد دراسات الأمن القوميّ في شهر آذار ٢٠٠٧ أن ٦٣ بالمئة من السكان اليهود البالغين في إسرائيل يؤيدون حلّ «دولتين لشعبين». لكن ما دامت القيادة الفلسطينية ترفض الاعتراف بصورة واضحة بدولة إسرائيل باعتبارها دولة للشعب اليهودي فلن يكون هناك حلّ للنزاع.

«إنّ إعلان دولة إسرائيل، بصورة واضحة، عن تأييد الحقّ في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على الغالبية الساحقة من أراضي يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وجميع أراضي قطاع غزة وحتى على أراضي الأحياء العربية في شمال القدس الشرقية وجنوبها، هو تنازل تاريخي مهم وذو دلالة. لكن لا يجوز للشعب اليهودي أن يقدم على هذا التنازل إذا لم يترافق مع إعلان فلسطيني واضح غير قابل للتأويل بأن دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهوديّ.

«إنّ قبول صيغة «دولتين لشعبين» ينطوي أيضًا على حلّ لقضية حق العودة أو مشكلة اللاجئين، إذ أنه ليس في وسع الفلسطينيين أن يتنازلوا عن هذا الحق في الظروف الراهنة» [٤].

أمّا خليفة أولمرت في رئاسة حزب كديما، وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني، فإن موقفها يتلخص في اعتبار تكريس إسرائيل كـ «دولة يهودية وديمقراطية» الهدف الأعلى لسياستها الخارجية والداخلية في الوقت الحالي، ويتعين أن تنبثق مبادئ تلك السياسة من هذا الهدف [٥].

وترى ليفني أن هناك تآكلاً في بعض المواقف التي كان في إمكان إسرائيل أن تصرّ عليها في السابق، من جهة. وهناك، من جهة أخرى، عملية انتقال إلى «صراعات دينية أكثر مما هي قومية». ولهذين السببين- سبب تآكل المواقف وسبب عملية الانتقال إلى «صراعات دينية»- فإن الزمن لا يعمل لصالح إسرائيل، وإسرائيل معنية بسبب مصالحها، لا بسبب هدية تريد تقديمها إلى الفلسطينيين أو إلى المجتمع الدولي، بالتوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني بموجب مبادئها.

إن مبادئ إسرائيل منبثقة من الهدف الأعلى الذي طرحته ليفني من قبل- تكريس دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. «إن المعنى هو التنازل عن جزء من أرض إسرائيل [الكاملة]. ووطن قومي للشعب اليهودي في إطار دولتين قوميتين يعني أمرا بسيطا جدا: إسرائيل وطن قومي للشعب اليهودي، والدولة الفلسطينية العتيدة وطن قومي للشعب الفلسطيني، ولذلك فإنها الحل الوطني، الكامل، التام والشامل للفلسطينيين حيثما تواجدوا، للذين يسكنون في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، وللذين يسكنون في قطاع غزة، وللذين يسكنون في مخيمات اللاجئين وكذلك للمواطنين الإسرائيليين المتساوين في الحقوق الذين يعرفون أنفسهم كفلسطينيين».

وهي تمضي في شرح ذلك فتقول: «فيما يتعلق باللاجئين لا شك في أن إقامة الدولة الفلسطينية هي الحل الكامل والتام لهم حيثما تواجدوا، أي أن إسرائيل ليست خيارا في إطار الحل.

«منذ سنة ١٩٩٩، وفي الواقع منذ سنة ٢٠٠٠، منذ [قمة] «كامب ديفيد»، أجريت لقاءات مع غالبية زعماء العالم، العربي أيضًا، ومع زعماء المجتمع الدولي، وهذا المبدأ هو المبدأ الوحيد الملائم للحل- مبدأ دولتين قوميتين- وإلا لا نكون نتحدث بمفاهيم دولتين قوميتين. وقد كانت النتيجة في رسالة الرئيس بوش إلى دولة إسرائيل عشية عملية الانفصال [رسالة الضمانات] التي تتحدث عن أن الحل يكون من خلال إقامة دولة فلسطينية. ويوجد اليوم إجماع تقريبا في صفوف المجتمع الدولي يمكن الحفاظ عليه إذا لم تكن إسرائيل هي من يشرع بالحديث عن الأرقام، لأن هذه ليست مسألة رقم ولا مسألة ثمن، وإنما مسألة مبدأ لا يمكننا السماح لأنفسنا بفتحه للنقاش، لأنه يتعلق بشرعية دولة إسرائيل منذ إقامتها وهو ليس نوعا من النقاش الذي يمكننا الخوض فيه، ولذلك فإن هذا المبدأ هو من أسباب موافقتنا ورغبتنا في ريادة عملية حل الدولتين بغية حل هذه المشكلة.

«بالنسبة لمواطني إسرائيل العرب، يجب إيضاح هذا الأمر لاعتقادي بأنه ينطوي على أهمية إستراتيجية على الصعيد الداخلي أيضا. طبعا كل واحد منهم هو مواطن متساو في الحقوق. وطبعا من واجب الحكومة توفير المساواة. نعي جميعا أنه خلال هذه السنوات فإن حكومات إسرائيل على مرّ الأجيال، وهذه ليست مشكلة حكومة واحدة فقط، لم تعرف دائما أن تفعل ذلك. لكن حل هذا الصراع من خلال وجود دولتين قوميتين يعني أنكم مواطنون متساوون في الحقوق في دولة إسرائيل، لكنكم تقبلون بوجود دولة إسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي، ومعنى ذلك هو معنى قانون العودة. هذا لا يفرض على أحد أن يعمل شيئا في بيته طبعا، وهذا لا يتعارض ومبدأ المساواة لكوننا خلقنا إطارا فيه كل مواطن يعرف ما هو الإطار الذي

يعيش فيه، الأمر الذي كان ينقصنا من قبل أن أتحدث عن ذلك في مستهل النقاش». [تجدر الإشارة إلى أن ليفني كرّرت هذا الأمر، فيما يتعلق بالمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، في يوم ١١ كانون الأول ٢٠٠٨، وذلك خلال لقائها مع طلاب مدرسة ثانوية في مدينة تل أبيب. وقالت إن إقامة دولة فلسطينية ستوفر حلاً للتطلعات القومية للمواطنين العرب في إسرائيل. وأضافت «بعد أن تقوم دولة فلسطينية سيكون في الإمكان التوجه إلى عرب إسرائيل والقول لهم: أنتم سكان تتمتعون بحقوق متساوية (مع اليهود في إسرائيل)، لكن الحل القومي بالنسبة لكم هو في مكان آخر. إن المبدأ هو قيام دولتين للشعبين. وهذه هي طريقي نحو دولة ديمقراطية»].

ولا يجوز أن ندع مقاربة ليفني من غير أن نتوقف عند نقطتين ذواتي دلالة:

النقطة الأولى- قولها إن واقع وجود جدل دولي حاد في الوقت الراهن نتيجة مطالبة الفلسطينيين بدولة خاصة بهم، جعل المطلب الإسرائيلي للاعتراف بإسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي يُنظر إليه كمطلب شرعي لوجود شعبين هنا يطالبان بدولتين على نفس قطعة الأرض الممتدة بين نهر الأردن والبحر [الأبيض المتوسط]. معنى ذلك، وبشكل يبدو مستحيلا [متناقضًا] بعض الشيء، أن هذا المطلب الفلسطيني بالذات يثبت ويعزز مطلبنا للاعتراف بوجود إسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي.

النقطة الثانية- توكيدها أن ثمة عمليات تحدث ليس في المنطقة فحسب وإنما في العالم كله، وبخاصة في العالم الغربي، من شأنها نظريا أن تخدم إسرائيل. معنى ذلك أن هناك تطورات أدت إلى الإدراك أن التقسيم هو بين المعتدلين والمتطرفين، وهذا التقسيم أصبح مفهوما أكثر، والتصور الذي كان سائدا في الماضي وبموجبه فإن الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني هو سبب التطرف في الشرق الأوسط آخذ في التآكل، وقد أصبحت زعامة المجتمع الدولي تدرك شيئًا فشيئًا أنه حتى لو نجحنا في حل الصراع غدا فإن أيديولوجيا إيران لن تكون متعلقة بهذا ولن تتغير، لأن منابع هذه الأيديولوجيا تأتي من أماكن أخرى.

«لذلك- تضيف ليفني- يوجد هنا في الظاهر تغيير إشكالي جدا، ذلك أن تعزز التطرف هو أمر إشكالي بالنسبة لإسرائيل. إن واقع تحول الصراعات من صراعات وطنية قومية إلى صراعات دينية هو إشكالي بالتأكيد لأن الصراع القومي قابل للحل أما الصراع الديني فغير قابل للحل. وفيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي- الفلسطيني فيمكننا حله من خلال دولتين قوميتين، لكنه إذا تحول إلى صراع ديني تمثله حماس، فإنه يصبح غير قابل للحل. لكن في الظاهر توجد هنا فرصة أيضا، لأنه وفي المعسكرات الجديدة التي نشأت في المنطقة هناك تفهم من قبل جهات دولية، وكذلك من قبل زعامات عربية وإسلامية من النوع الذي نسميه «أكثر براغماتية»، «المعتدل»، لحقيقة كون إسرائيل تنتمي إلى نفس المعسكر البراغماتي المعتدل، ولدينا عدو مشترك هو إيران، ولدينا أعداء مشتركون هم الجهات الراديكالية.

«إذن في الجانب الإيجابي فإنه عندما ننظر إلى هذه الفرصة، من شأن أمور مثل قدرتنا على ترجمتها إلى شيء فعلي، وتجنيد هذا المعسكر لدعم حل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني على سبيل المثال على شكل ينطوي على تقديم تنازلات من كلا الطرفين،

اريئيل شارون: انسحاب «ملغوم» من غزة.

ودعم المعسكر الفلسطيني المعتدل لا دعم حماس، أن تكون الخطوة التالية. معنى ذلك أن هناك معسكرا يدرك أن إسرائيل ليست سبب التطرف، وأنه لا يمكن السماح لإيران بأن تنتصر ولا يمكن السماح لحزب الله بأن ينتصر في لبنان ولا يمكن السماح لحماس بأن ترسخ أقدامها في قطاع غزة»[٦].

تجدر الإشارة، على صلة بما تقدّم، إلى وثيقة صدرت، في ١٣ آذار ٢٠٠٧، عن وزارة الخارجية الإسرائيلية بعنوان «الوضع في الشرق الأوسط- نظرة شاملة على السياسة الإسرائيلية الحالية»، وجرى فيها التطرّق إلى الوضع في المنطقة وإلى التطورات في فلسطين ولبنان وإيران وسورية. وكانت قد أعلنت أن إسرائيل موجودة في خضم «إعادة تقويم لفرضيات معينة سائدة عن المنطقة». وهي وثيقة بليغة كفايتها في توضيح بعض مفاصل السياسة الإسرائيلية الحالية. إن النتيجة الابتدائية التي تتوصل إليها، وتحاول تسويقها باعتبارها جديدة كل الجدة، هي أنّ «هذه المنطقة لم تعد مقسمة بين الإسرائيليين والعرب بقدر ما هي مقسمة بين أولئك الذين يؤمنون بالتسامح والتعايش- أيا تكن هويتهم الوطنية والدينية- وأولئك الذين يرفضون شرعية أي أيديولوجيا أو مصلحة غير أيديولوجيتهم أو مصلحتهم ولذا فهم على استعداد للجوء إلى ممارسة العنف العشوائي من أجل المضي قدمًا بقضيتهم». غير أن هذا التقسيم يراد منه أكثر شيء أن تلقي إسرائيل بوزر «حالة المواجهة» على كاهل تلك القوى التي تصفها بـ«المتطرفة» وتذكر بعضها بالاسم مثل إيران وحزب الله وحماس، لكي تصل إلى نتيجة أخرى أشد وأدهى مؤداها ما يلي: «يسود الاعتقاد أحيانا بأن الصراع الإسرائيلي- العربي هو السبب وراء هذا التطرّف. لكن الأقرب إلى الصواب والصحة هو القول إن الإخفاق في مواجهة هذه القوى المتطرفة وهزيمتها هو الذي أبقى هذا الصراع حيا وقائما».

كما أكدت هذه الوثيقة ما يلي، من ضمن أشياء أخرى:

- أن إسرائيل ستبقى شديدة الالتزام بحل الدولتين، تمشيا مع رؤيا خريطة الطريق. وأن إسرائيل تؤيد إقامة دولة فلسطينية مزدهرة وفاعلة وقابلة للحياة تكون وطنا للشعب الفلسطيني، تنبذ الإرهاب والعنف والتحريض نبذا تاما، وتعيش إلى جانب إسرائيل في سلام وأمن حقيقيين. وتؤمن إسرائيل بأن المعتدلين في جميع أرجاء المنطقة وفي العالم أجمع يشاطرونها هذه الرؤيا.
- أظهرت خطة الانفصال الإسرائيلية عن غزة وأجزاء من الضفة الغربية، في سنة ٢٠٠٥، أن إسرائيل تدرك أن حل الدولتين يتطلب مجازفة جسيمة وتضحيات مؤلمة، وهي مستعدة رغم ذلك للإقدام على هذه المجازفة وتقديم هذه التضحيات. وقد ظلت إسرائيل ملتزمة بالعمل مع المعتدلين في الجانب الفلسطيني الذين يؤمنون حقا برؤيا حل الدولتين، ممن لديهم الاستعداد لتطبيق خريطة الطريق وكذلك الاستعداد والجاهزية لقبول الحلول الوسط والمصالحة التاريخية اللازمة لتحويل هذا الحلم أو هذه الرؤيا إلى حقيقة واقعية.
- مما يؤسف له أن الآمال في تحقيق حل الدولتين بموجب خريطة الطريق قد تعرضت إلى نكسة خطرة مع تولي منظمة حماس الإرهابية مقاليد الحكم في السلطة الفلسطينية، وهي منظمة تعارض بشكل أساسي ومبدئي عملية السلام والتعايش الحقيقي بين الشعبين.
- يستحق المجتمع الدولي في هذا الصدد، وبضمنه الاتحاد الأوروبي والرباعية الدولية، كل المديح والإطراء، على مواصلتهم الإصرار على ضرورة التزام أية حكومة فلسطينية سيتم تشكيلها التزاما كاملا بتطبيق مبادئ الرباعية الدولية الثلاثة وهي: نبذ الإرهاب والعنف، الاعتراف بإسرائيل، والقبول بالاتفاقيات والالتزامات السابقة بما فيها خريطة الطريق.
- في أعقاب الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه في مكة بين فتح وحماس، بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية، أصبح ضروريًا أن يواصل المجتمع الدولي إصراره على الاستيفاء التام والكامل لهذه المبادئ. فهذه المطالب ليست عقبة في طريق السلام بل من المقومات الأساسية لإحلال السلام؛

ولذلك يجب ألا تكون موضع مفاوضات أو صياغة غامضة مبهمة ويجب الوفاء بها وبالكامل من قبل أية حكومة فلسطينية يتم تشكيلها، لتحظى الأخيرة بالشرعية والتعاون من جانب المجتمع الدولي.

- عندما يرفض المجتمع الدولي إضفاء الصبغة الشرعية على حكومة أو منظمة ترفض هذه المبادئ الأساسية من أجل التوصل إلى السلام، فإنه بذلك يعزّز مكانة المعتدلين في المجتمع الفلسطيني، ويسهل الجهود لتعاون مثمر بين إسرائيل والمعتدلين الفلسطينيين، وفي ذات الوقت يظهر بشكل جلي وواضح أن طريق التطرف لن تحقق أية نتائج على الصعيد الفلسطيني الداخلي، كما لن تكون مقبولة على المجتمع الدولي.

غير أن وثيقة لاحقة صدرت عن وزارة الخارجية الإسرائيلية، بالتزامن مع انعقاد مؤتمر أنابوليس، في تشرين الثاني ٢٠٠٧، حرصت على التشديد على مصطلح «إسرائيل كدولة يهودية»[٧].

وقد ورد فيها تحت عنوان «ما هو الموقف الإسرائيلي من إقامة دولة فلسطينية؟» ما يلي:

- لقد أعلنت إسرائيل، مرارًا وتكرارًا، أنها تؤيد فكرة قيام دولتين- دولة إسرائيل ودولة فلسطينية- ستعيشان جنبًا إلى جنب بسلام وأمان وطمأنينة (كما عبر عنها الرئيس الأميركي جورج بوش في رؤياه من يوم ٢٤ حزيران ٢٠٠٢). وترى إسرائيل أن الحل الحقيقي للنزاع سيكون بقيام دولتين قوميتين وهما: دولة فلسطينية للشعب الفلسطيني ودولة يهودية للشعب اليهودي. ولا تطمح إسرائيل إلى السيطرة على الفلسطينيين، وتعتقد أن قيام دولة فلسطينية ديمقراطية حقًا تربطها علاقات سلمية كاملة مع إسرائيل ستؤدي إلى أن يسود الأمن والازدهار إسرائيل كدولة يهودية على المدى البعيد.
- لا تقلق إسرائيل من فكرة إقامة دولة فلسطينية، وإنما ما يزعجها هو نوع الدولة الفلسطينية التي ستقوم. هل ستكون دولة ديمقراطية، دولة قانون ونظام، تتجنب الإرهاب والعنف والتحريض، الأمر الذي سيمكن إسرائيل من العيش بسلام إلى جانبها؟ أو ستكون دولة فوضوية تستمر في سلوك مسلك العنف والإرهاب، وتعرض للخطر لا إسرائيل وحدها بل المنطقة كلها؟
- ليس من الممكن أن تقبل إسرائيل بقيام دولة إرهابية على امتداد حدودها. ويجب أن تأخذ الجهود المبذولة لإقامة دولة فلسطينية بعين الاعتبار الحقوق والمصالح الحيوية الإسرائيلية، خاصة فيما يتعلق بالأمن. وهكذا سيسود السلام والاستقرار هذه المنطقة.
- تهدف إسرائيل إلى أن تكون دولة يهودية ديمقراطية، تعيش بانسجام مع الدول المجاورة لها. إن هذا الهدف يحمل دولة إسرائيل على تبني رؤيا الدولتين للشعبين كما نص عليه قرار التقسيم للأمم المتحدة من سنة ١٩٤٧. وتدرك إسرائيل أن مستقبل جميع دول الشرق الأوسط المجاورة مرتبط بمستقبل الدول الأخرى. ولا يكتب النجاح لأي سلام لا يأخذ هذه الحقيقة بالحسبان.
- لقد مرت ستون سنة تقريبًا وشهدنا عددًا أكثر مما ينبغي من الحروب، حتى اعترف أقرب جيران إسرائيل- الفلسطينيون- بهذه الرؤيا. أما الأحداث التي تلت استيلاء حماس على قطاع غزة [في حزيران ٢٠٠٧] فإنها توحي أن الوقت لم يكن مناسبًا قطّ أكثر مما هو عليه الآن، للاعتراف أخيرًا بهذه الرؤيا.
- إن تأسيس دولة إسرائيل كان بمثابة استجابة للطموحات الوطنية لأبناء الشعب اليهودي- ممن كانوا يعيشون في الأرض المقدسة أو هربوا من فظائع المحرقة (كارثة يهود أوروبا في الحرب العالمية الثانية) أو طُردوا من الدول العربية. ويجب أن تكون الدولة الفلسطينية المستقبلية لنفس الغرض بالنسبة للفلسطينيين، وعليها أن تلبي طموحات أبناء الشعب الفلسطيني أجمع، ممن يسكنون في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو يعيشون في مخيمات اللاجئين في الدول العربية،

أو يقيمون في أي مكان آخر في العالم.

- إن إقامة دولة فلسطينية ثابتة ومزدهرة وهادئة، تعتبر مصلحة إسرائيلية. وكما أثبتت إسرائيل في خطة الانفصال عن غزة سنة ٢٠٠٥، فإنها مستعدة لاتخاذ خطوات مؤلمة من أجل دفع هذا الغرض إلى الأمام. ولكن عليها أن تعرف أن شركاءها جاهزون للتوصل إلى مصالحة تاريخية ستجلب السلام الدائم [٨].

وكانت ليفني قد لمحت، في سياق الكلمة التي ألقتها أمام «المؤتمر السنوي حول وضع الأمة» [٩]، إلى أنه بالتزامن مع صدور «شروط الرباعية الدولية»، التي عرضت وطلبت من كل حكومة فلسطينية وتقضي بنبذ الإرهاب والاعتراف بالاتفاقيات السابقة والاعتراف بوجود دولة إسرائيل، لم يكن في الإمكان مطالبة المجتمع الدولي بإضافة كلمتين على الشرط الأخير، أي الاعتراف بوجود دولة إسرائيل كدولة يهودية، «لأننا في أحسن الأحوال كنا سنجد أنفسنا في حالة من الجدل. وفي أسوأ الأحوال فإن هذا لم يكن ليتحقق». غير أن واقع وجود جدل دولي حاد في الوقت الحالي نتيجة مطالبة الفلسطينيين بدولة خاصة بهم، «جعلت المطلب الإسرائيلي للاعتراف بإسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي يُنظر إليه كمطلب شرعي لوجود شعبين هنا يطالبان بدولتين على نفس قطعة الأرض الممتدة بين نهر الأردن والبحر»، على حدّ تعبيرها.

صورة الدولة الفلسطينية في السجال الإسرائيلي

من شأن أي تعامل مع موضوع «الدولة اليهودية»، في سياق الحديث عن «الدولتين»، أن يستتبع تعاملاً مكملاً أو مستحقًا مع الدولة الفلسطينية.

وما نلحظه، بداية، بالاستناد إلى الاستطلاعات والمؤشرات الإسرائيلية الأخرى، التي تتفحص مواقف الرأي العام اليهودي في إسرائيل من مختلف القضايا، هو أنّ هناك ازديادًا ملحوظًا في نسبة التأييد للدولة الفلسطينية. لكن يبقى الأهم من ذلك، في رأيي، هو صورة هذه الدولة، وكيف تتبدى في الذهنية الإسرائيلية العامة.

مثلاً، أظهر «مؤشر العلاقات بين المواطنين اليهود والعرب في إسرائيل»، لسنة ٢٠٠٤، أن ٧٢ في المئة من السكان اليهود يؤيدون فكرة «دولتين لشعبين»، وأكدوا بالنسبة ذاتها أن الحضارة العربية «ذات قيمة ويمكن التعلم منها كثيرًا» [يرجع اختيار سنة ٢٠٠٤ إلى كونها مهمة، بحسب رأينا، في تاريخ التعامل الإسرائيلي الرسمي الراهني مع موضوع الدولة الفلسطينية. فهي السنة التي أعقبت الإعلان عن خطة الانفصال عن غزة وصدور تصريحات من لدن المسؤولين الإسرائيليين تنطوي على تأييد لفكرة الدولة الفلسطينية في نطاق قبولهم فكرة الدولتين].

وفي القراءة المخصوصة لمعدّ هذا المؤشر، وهو أستاذ علم الاجتماع الإسرائيلي سامي سموحا، فإنه يقول إن الإسرائيليين اليهود «لم يتحوّلوا إلى مجتمع أكثر تطرفًا، لكنهم باتوا يعربون عن مواقف متشدّدة تجاه العرب منذ اندلاع انتفاضة الأقصى» في أيلول ٢٠٠٠. وعلى الرغم من ذلك فإن «غالبيتهم صارت تؤيد دولة فلسطينية إلى جانب الدولة اليهودية، وتنظر بعين الرضا والتقدير إلى الحضارة العربية»، على حدّ قوله.

وربما يعثر البعض في معطى الـ ٧٢ بالمئة السالف، وفي ما يقوله سموحا تعقيبًا عليه، ما قد يحيل، لأول وهلة، إلى أن معظم اليهود الإسرائيليين باتوا يستبطنون/ يذوّتون فكرة «الدولة الفلسطينية المستقلة» إلى جانب دولة إسرائيل، في نطاق استبطانهم على وجه العموم لفكرة «الدولتين».

بيد أن استطلاعًا أجراه المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- «مدار»- بين صفوف السكان اليهود، ونشرت نتائجه في سنة ٢٠٠٥ بالتزامن مع المؤشر المذكور، أوضح كم أن فكرة الدولة الفلسطينية ليس فقط أنها لا تزال غائمة تمامًا، بل وغير منطوية أيضًا على أي أمور ملموسة أو ملامح جوهرية، من وجهة نظر تلك الغالبية العظمى.

فبينما أظهر هذا الاستطلاع أن مسألة إقامة الدولة الفلسطينية (المستقلة)- من دون تحديد أي من ملامحها- جاءت في المرتبة الثالثة ضمن لائحة القضايا الأكثر صعوبة على الحلّ في إطار النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني (في تقدير ١٨ بالمئة من المستطلعين)،

وذلك بعد القدس- ٢٩ بالمئة واللاجئين- ٢٠ بالمئة، في المرتبتين الأولى والثانية، وقبل المستوطنات- ١٦ بالمئة والحدود- ١٥ بالمئة، في المرتبتين الرابعة والخامسة، قال ٥٠ بالمئة من المستطلعين إنهم يعارضون رغبة غالبية الفلسطينيين في إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حزيران ١٩٦٧، فيما قال ١٥ بالمئة منهم إنهم يميلون إلى معارضة ذلك، ما يعني أن ٦٥ بالمئة من السكان اليهود يعترضون على قيام دولة فلسطينية حسب رغبة غالبية الفلسطينيين، أي في حدود حزيران ١٩٦٧-[١٠].

في السياق الذي نتناوله وبالعطف على ما تقدّم فإن هذه النتيجة بالذات تبدو مهمة، لكونها تعبّر دون زوغان عن أن معظم التأييد الإسرائيلي لمبدأ الدولتين ما زال يفصله بون شاسع عن التأييد المرتجى لجوهر الدولة الفلسطينية المستقلة، والذي قد ينطوي على قدر نسبي من العدل، لكنه ينطوي، بشكل أكيد، على قدر مطلوب من الاستجابة لرغبة الأكثرية الفلسطينية.

يصعب العثور في السجال الإسرائيلي واليهودي تحديدًا على ما يمكن اعتماده أساسًا لإصدار حكم عام بشأن «صورة الدولة الفلسطينية» في هذا السجال. وقد بات من «الأسرار المفضوحة» أن أي حضور للصور العربية المختلفة في السجالات الإسرائيلية المختلفة كان ولا يزال مأسورًا بـ«الحاجة» اليهودية إلى هذا الحضور، لا أكثر. ولذا فهو يظل، أولا ودائمًا، مغلّفًا بمجموعة من الأحكام هي أقرب إلى البديهيات أو المفهوم ضمنًا. وبالتالي فإن الاستثناء الوحيد يبقى من نصيب الحضور المتسلل من الشقوق التي تصيب «الإجماع» أو البديهي.

مع ذلك فليس من المبالغة الاعتقاد أن حضور «فكرة الدولة الفلسطينية» في ضبابيتها السالفة داخل هذا السجال قد ارتبط، خلال الأعوام القليلة الفائتة، أكثر شيء، بفكرة «الحفاظ على الدولة اليهودية»، من جهة وبفكرة الانفصال عن الفلسطينيين لخدمة غاية تحصين أسوار الدولة اليهودية، من جهة أخرى.

ولعلّ الفكرة الأخيرة مستمدّة، بكيفية ما، من فكرة «السور» التي هجس بها ثيودور هرتسل في مؤلفه «دولة اليهود»، كما من فكرة «الجدار الحديدي» التي هجس بها زئيف جابوتنسكي.

وإننا نشهد في الآونة الأخيرة تأييدًا لفكرة الدولة الفلسطينية

جدار الفصل العنصري: خلفيات فكرية عميقة

المستقلة على خلفية خطة الانفصال أو فك الارتباط مع قطاع غزة، التي هجس بها أريئيل شارون.

ومن المعروف أن خطة شارون للانفصال عن قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية لم تولد من فراغ، أو بكلمات أخرى لم تولد من منطلق الميل إلى تأييد حق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة، وإنما بتأثير دوافع إسرائيلية محدّدة يستحيل التغاضي عنها. وإذا كان شارون قد احتفظ لنفسه بمهمة تزويق الخطة أو مكيجتها بغية تسويقها على أتمّ وجه في الخارج وخصوصًا لدى الإدارة الأميركية، كما يمكن الاستشفاف من خطاباته وتصريحاته الشتيتة، فإنه في موازاة ذلك ترك «مهمة» وضع الخطة في سياقها المحدّد إسرائيليًا وإقليميًا إلى مجموعة من مستشاريه. ولا بدّ من إعادة الأذهان، في هذا الشأن، إلى التصريحات التي أدلى بها مساعده الأقرب، دوف فايسغلاس، إلى صحيفة هآرتس في صيف ٢٠٠٤، وفي صلبها أن خطة الانفصال

جاءت لتسدّ الطريق على أية تسوية نهائية للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني وفقا لقرارات الشرعية الدولية. وهذه الطريق تسدّها، في الوقت ذاته، ضمن عوامل أخرى، رسالة الضمانات الأميركية من قبل الرئيس جورج بوش بشأن التسوية السالفة، والتي أبدت الإدارة الأميركية فيها تفهمها بأنه في ظل الواقع الميداني الجديد [في الضفة الغربية] ستكون مطالبة إسرائيل بأن تنسحب إلى حدود ١٩٦٧ هي غير عملية بتاتًا، وأن أية عملية تسوية في المستقبل يجب أن تأخذ في الاعتبار الواقع الديمغرافي المستجد، أي أن تعترف بحق إسرائيل في أن تضم الكتل الاستيطانية الكبرى إليها.

وقد عاد على أساس هذه الدوافع المحامي يورام راباد، المقرّب هو أيضًا من شارون والذي ترأس طاقم الليكود لمفاوضات توسيع الحكومة مع حزبي العمل و«يهدوت هتوراه»، بقوله لصحيفة يديعوت أحرونوت في خريف ٢٠٠٤ إن من يعتقد أن شارون ينوي تطبيق مبدأ الانفصال على مناطق [فلسطينية] أخرى عدا عن غزة وشمال الضفة الغربية يرتكب خطأ فادحًا، ما يعيدنا إلى التوصيف الذي سبق خلعه على خطة الانفصال الأصلية بكونها «خطة الانسحاب من غزة، أولا وأخيرًا»!.

في الإمكان طبعًا أن نقيم فيصلاً بين الدوافع الذاتية لخطة الانفصال، التي تشمل ما تنطوي عليه مواقف شارون من عناصر ثابتة ومتغيرة، وبين الواقع الموضوعي الذي يمكن أن تتأتى عنه وقائع جديدة، قد تكون مغايرة، بعد أن وُضعت الخطة على محك التطبيق.

لكن حتى قبل أن تُطبّق الخطة ظل هناك سؤال واحد عالقا، وهو: هل يملك شارون مفهومًا كاملا متكاملا لتسوية النزاع مع الفلسطينيين، بصورة تعطي مشروعية للاعتقاد بأن تكون خطة الانفصال مرحلة واحدة منه، وقيام دولة فلسطينية مستقلة مرحلة أخرى، أم أن في نيته الاكتفاء بهذه الخطة فقط؟.

لقد أوضح شارون مرات عديدة أنه، وفقًا لمفهومه (إزاء النزاع)، كان من المستحيل التوصل إلى حل دائم مع القيادة الفلسطينية بزعامة [الرئيس الفلسطيني الراحل] ياسر عرفات. ويبدو كذلك أنه كان يشك في إمكان الوصول إلى حل دائم مع أية قيادة فلسطينية (في المستقبل). ولذا فمن الواضح أنه لم يكن يسعى بالمرّة إلى «حل بالاتفاق» وكان يؤثر «خطوات أحادية الجانب».

في هذا الإطار أيضًا ثمة فارق كبير بين «خطة كاملة تسعى إلى انفصال أحادي الجانب (شامل) عن الفلسطينيين»، ومن نافل القول إن مثل هذا الأمر لا ينطبق على خطة الانفصال، وبين خطة شارون، التي كانت مطروحة على الأجندة، والتي تغيّبت انفصالا كاملا عن قطاع غزة، غير أنها في الضفة الغربية لا تعرض تغيير الأوضاع تغييرًا جذريًا. وفي أكثر من مناسبة قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الإسرائيلية [التي تبنت خطة الانفصال]، إيهود أولمرت، إنه يسعى إلى «انفصال كامل عن الفلسطينيين». لكن لم يكن من الواضح بتاتًا ما إذا كان رئيس حكومته ذاته [شارون] شريكًا في هذا المفهوم.

فوق ذلك كله ثمة مكان للافتراض، وهو ما سبق أن ألمح إليه كثيرون، أن شارون إنما سعى إلى تطبيق انفصال كامل عن قطاع غزة وانفصال جزئي (للغاية) عن الضفة الغربية، من أجل تعزيز سيطرة إسرائيل على أجزاء من الضفة الغربية، ومن أجل تكريس المستوطنات في هذه الأجزاء.

وفي هذه النقطة بالذات بقي الصراع فيما يبدو على أشدّه، من ناحية شارون، حتى بعد «انسحابه» من طرف واحد من القطاع.

كذلك بقي الصراع على أشدّه في هذه النقطة بالنسبة للتيار الذي أيد الانفصال داخل صفوف تيار الصهيونية الدينية من منطلق «الحفاظ على يهودية إسرائيل». وهذا ما عبّر عنه، مثالا لا حصرًا، مقال أحد منظري هذا التيار في مجلة «تخيلت» (عدد نيسان ٢٠٠٥).

لقد أكد هذا المنظر، وهو يوسي كلاين هليفي، أن على الصهيونية الدينية الإقرار أن مؤيدي الانسحاب ليسوا أقل إخلاصًا وحِرصًا على وحدة الدولة وسلامتها.

وأضاف أن الحدّ من التهديد الديمغرافي للأغلبية اليهودية، ودرء خطر حملة دولية لعزل إسرائيل، وتعيين حدود دفاعية متفق عليها، كلها أهداف تستوجب مناقشة جادة، ولا يمكن تجاهلها أو التقليل من شأنها بصورة اعتباطية. من الممكن عدم الاتفاق مع رأي مؤيدي الانسحاب، لكنه لا يجوز دمغهم كـ«ما بعد صهيونيين» فقدوا إرادة النضال من أجل استمرار بقاء إسرائيل كدولة يهودية.

وفي رأيه تتوفر للصهيونية الدينية الموارد اللازمة لإعادة تأهيل نفسها واحتلال مكانها في قيادة دولة إسرائيل وقيادة الشعب اليهودي

قاطبة. وعلى الرغم من أنها لم تنجح حتى الآن في إقناع أغلبية الشعب بتبني فكرة وحدة أرض إسرائيل كقيمة من القيم الأساسية للدولة، إلاّ أن الحركة (الصهيونية- الدينية) نجحت مع ذلك في خلق جمهور واسع ومخلص في إمكان المجتمع الإسرائيلي أن يتعلم منه الكثير، جمهور يُمثل قيمًا صهيونية كلاسيكية، ومن ضمنها: أهمية الرابطة اليهودية المتجددة بأرض إسرائيل، بغض النظر عن حدودها الدائمة، والدفاع عن الوطن، عن الدولة اليهودية، عن طريق الخدمة العسكرية، والإيمان بالمثال الصهيوني من دون الانجرار وراء ما يُسمى بالصهيونية العصرية، وأهمية بِناء مجتمعات محلية قوية ترتكز إلى العائلة، ومركزية «أورشليم» (القدس) في التاريخ والهوية اليهوديين.

«طالما بقيت حكومة إسرائيل مستمرة في العمل من أجل جمع شتات وطوائف الشعب اليهودي في دولتها اليهودية، ينبغي تقديرها واحترامها كتجسيد للتطلعات الصهيونية»- يؤكد كلاين هليفي، مضيفًا أن الاستعداد للتسوية والمرونة تجاه حدود الدولة اليهودية «لا يُشكلان مقياسًا منطقيًا لهذا الالتزام من جانب الحكومة الإسرائيلية، فالجدل والخلاف داخل الحركة الصهيونية حول مسألة التسوية الإقليمية ليسا بالشيء الجديد، بل إن بدايتهما تعود إلى مطلع العشرينيات من القرن الماضي. والحكومة ذاتها التي كانت تستعد لإخلاء يهود من قطاع غزة، اتخذت قرارًا بنقل الآلاف من أبناء طائفة الفلاشمورا (الأثيوبيين) إلى إسرائيل».

يمكن القول بناء على ما تقدّم إن الجدل بشأن الانفصال وبشأن صورة الدولة الفلسطينية هو جدل صهيوني- داخلي صرف، وبالتالي فلا ينبغي به أن يذرّ الرماد في عيون المتطلعين إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وفق المبادئ التي نصّت عليها قرارات الشرعية الدولية.

الإحالات

١. عزمي بشارة: دوافع إسرائيل إلى الاعتراف بها دولة يهودية. مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد ١٩، عدد ٧٣ (شتاء ٢٠٠٨).

٢. صحيفة معاريف، ١٢/ ١١/ ٢٠٠٧.

٣. صحيفة معاريف، ١١/ ١١/ ٢٠٠٧.

٤. صحيفة هآرتس، ١٢/ ١١/ ٢٠٠٧.

٥. راجع نصّ الكلمة التي ألقتها وزيرة الخارجية الإسرائيلية ورئيسة الطاقم الإسرائيلي في المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية، تسيبي ليفني، أمام «المؤتمر السنوي حول وضع الأمة»، الذي عقد في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب يوم ٢٣ حزيران ٢٠٠٨. موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية على شبكة الانترنت.

٦. المصدر نفسه.

٧. وزارة الخارجية الإسرائيلية: أسئلة كثيرًا ما تطرح- إسرائيل والنزاع العربي الإسرائيلي والسلام، تشرين الثاني ٢٠٠٧. موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية على شبكة الانترنت.

٨. المصدر نفسه.

٩. كلمة ليفني أمام «المؤتمر السنوي حول وضع الأمة». مصدر سبق ذكره.

١٠. شمل الاستطلاع عينة مؤلفة من ٥٠١ شخص يهودي يمثلون «جميع السكان اليهود البالغين (أجيال ١٨ سنة فما فوق) في إسرائيل»، على اختلاف فئاتهم (المهاجرون من الاتحاد السوفييتي السابق، الحريديم، المستوطنون، سكان الكيبوتسات وسائر السكان القدامى) وعلى اختلاف أماكن سكناهم (جرى توزيع المساحة الجغرافية إلى أربع مناطق: القدس وضواحيها، بئر السبع ومنطقة الجنوب، تل أبيب ومنطقة الوسط وحيفا ومنطقة الشمال). نسبة الخطأ في الاستطلاع- ٥ بالمئة.